لتشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين.
البيئة كمفهوم وحق من حقوق الإنسان وانتهاكات
الاحتلال للبيئة الفلسطينية

سامر عبده عقروق
جامعة النجاح الوطنية
البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية
مكتب رعاية أصحاب الحاجات الخاصة
samer@najah.edu

مقدمة

تتعرض البيئة الفلسطينية، بمختلف عناصرها وأشكالها، إلى الانتهاك اليومي الصريح من قبل الاحتلال الإسرائيلي بأجهزته وآلياته المختلفة، فالإنسان والأرض والمصادر الطبيعية كالمياه، والبيئة الفلسطينية، بشكل عام، يتم انتهاكها بشكل يومي، ومباش،ر ومخطط، والانتهاكات الواقعة على كل من الإنسان والأرض، ومكونات البيئة مخالفة لكافة الأعراف والمواثيق الدولية، تتمُ بشكل جلي وواضح.

والأمر لا يتوقف على انتهاك البيئة، بل ما ينتج عنها من انتهاك مباشر لحقوق الإنسان الذي يعيش في إطار هذه البيئة، ذلك أن أهم حقوق الإنسان تتلخص بالعيش الكريم والحصول على كافة المستلزمات الأساسية لحياته، ومنها المياه النظيفة، والبيئة الخالية من الأمراض، والحق في الصحة والتعليم والعمل وغيرها، وفي فلسطين، وغيرها من دول العالم، كل هذه الأمور مرتبطة بالبيئة ومكوناتها المختلفة.

وقد صدرت عن الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية، عدة معاهدات ومواثيق تتناول حماية البيئة والحفاظ عليها، وتشير النصوص إلى أن حماية البيئة والحفاظ عليها وإبقاءها صحية وملائمة هي واحدة من الحقوق الأساسية للإنسان، ولبقية المخلوقات على سطح الكرة الأرضية، وخاصة المياه والهواء الذي نتنفسه، والأغذية التي نتناولها في ظل الاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

وسنتطرق في هذه الورقة المقدمة لمؤتمر البيئة في فلسطين إلى المواضيع التالية:

البيئة كمفهوم وممارسة أساسيه من مفاهيم حقوق الإنسان

قام الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، من خلال أجهزته وأدواته المختلفة، بممارسة كافة أنواع الانتهاك لحقوق الإنسان، وهو بذلك ينتهك كافة المواثيق والمعاهدات الدولية بمختلف تسمياتها، من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، إلى معاهدات جنيف، إلى ممارسة التمييز العنصري، ولعل من أخطرها تدميره المتعمد للبيئة الفلسطينية التي تتلخص في مصادرة الأراضي وتجريفها، والسيطرة على مصادر المياه، وتجريف الأراضي الزراعية وتدميرها، وتدمير الحياة البرية، وإلقاء المياه العادمه والمخلفات الصناعية السائلة والصلبه في الأراضي الفلسطينية، ومخلفات المفاعل الإسرائيلي وما ينتج عنه من إشعاعات تقضي على الزراعة والحياة البرية، وتلوث مصادر المياه، وبالتالي تعريض الإنسان وما يحيط به من مصادر إلى عمليات تلوث، وانتشار أمراض معدية.

ولم تشر المواثيق والمعاهدات الدولية الصادرة قبل العام 1970، بشكل واضح ومباشر، إلى المفاهيم المتعلقة بالبيئة وحق الإنسان في هذه البيئة، ذلك أن المخاطر البيئية لم تكن قد ظهرت للعيان بشكل جلي وواضح، على أن القانونيين والدارسين لحقوق الإنسان يشيرون إلى أن هذه المواثيق قد أشارت إلى:

- الحق في الحياة الكريمة، وما تتضمنه هذه العبارة، حسب القانونيين والدارسين، من حقٍ له في الحصول على مصادر مياه نظيفة، وعلى هواء وأجواء خالية من الأمراض، ومصادر غذاء خالية من التلوث، والحصول على الرعاية والعناية الصحية، والعيش في مسكن مناسب في بيئة خالية من التلوث، وما ينتج عن ذلك من ظهور الأمراض العارضة والمزمنة وغيرها.
- الحق في الحصول على الرعاية الصحية.
- الحق في التعليم
- الحق في العمل في أجواء ملائمة.
- الحق في الحياة في بيئة صحية وملائمة.

وتشير الأبحاث العلمية والطبية وغيرها، في نتائجها، إلى أن ما تتعرض له البيئات المختلفة بالعالم من تلوث ناتج عن المخلفات الصناعية والتجارب العلمية، وإزالة الغابات وقطع الأشجار لاستغلال الأراضي، وتلوث المياه التي نشربها من المخلفات الصناعية، وأجواء التلوث وعدم وجود الرعاية الصحية الكاملة، وتغير المناخ، وما ينتج عنه من كوارث طبيعية، قد أثرت، في مجملها، على حق الإنسان في الحياة الكريمة، وحقه في الحصول على الرعاية الصحية.

كما تشير كافة المعطيات ونتائج الدراسات العلمية حول البيئة أن العالم يعاني من عدد من الأزمات الناتجة عن التدهور الحاصل في البيئية واهم هذه المظاهر:

- تلوث مصادر المياه.
- تلوث الهواء المحيط.
- ظاهرة التصحر.
- الاستغلال غير المدروس للبيئية.
- تلويث التربه الزراعية
- الضجيج
- الكوارث الطبيعية.
- تغير المناخ.

ومن الواضح أن كافة هذه العوامل مرتبطة، بشكل كلي، بحياة الفرد والجماعة، وفي مختلف أنحاء الكرة الأرضية، ومن المثير أن هذه العوامل في كليتها ناتجة عن ممارسات الإنسان بمختلف مسمياته، فمنها ما هو ناتج عن الصناعة ، ومنها ما هو ناتج عن الاستغلال غير المدروس للمصادر الطبيعية، ولعل أخطرها، كما تشير الدراسات العلمية، هو ظاهرة تغير المناخ وما يصاحبه من الكثير من التأثير على المياه والزراعة التي بدورها تزيد من حدة الفقر.

ولعل ما سبق مؤشر واضح إلى أن حياة الإنسان وكرامته وحريته، وحقه في الحصول على مصادر مياه نظيفة وصحية، وحقه في الحياة في بيئة نظيفة وخالية من الأمراض يعد من أهم ركائز العمل لدى مؤسسات حقوق الإنسان، ولربط مفاهيم حقوق الإنسان بحقه في بيئة نظيفة نورد ما يلي:

البيئة وحقوق الإنسان

سنعرض في عجالة لبعض البنود الواردة في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

- تم في العام 1972 تأسيس هيئة (حقوق الإنسان وحماية البيئة) في ستوكهلم، وصدر عنها الميثاق المسمى بنفس الاسم ، واهم ما جاء فيه:

(إن للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة والحصول على بيئة حياتية ملائمة، وفي بيئة نوعية تسمح للإنسان العيش بكرامة ورفاهية وصحة).

- وجرى في العام 1973 إصدار الميثاق العالمي حول البيئة الذي نص على ما يلي:

(هناك حق للإنسان في الوصول إلى المعلومات وحق في المشاركة في الحوار الدائر حول البيئة واتخاذ القرارات الملائمة حولها).

- وفي العام 1990، وبالإشارة إلى إعلان ستوكهلم، أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم 94/45 الذي ينص على ما يلي:

(إن للأفراد الحق في العيش في بيئة مناسبة وملائمة له من ناحية صحية ورفاهية)

- وصدر في العام 1994 إعلان ريو دي جانيرو، العاصمة البرازيلية، والتي شهدت اكبر قمة عالمية حول البيئة والمستجدات والمخاطر المحيطة بها، ومما جاء في إعلان ريو ما يلي:

(هناك حق للأفراد في الوصول إلى المعلومات الخاصة بالبيئة التي يعيشون بها ، ولهم الحق في المشاركة كجماعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة).

القوانين والتشريعات الفلسطينية في مجال الحفاظ على البيئة

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة لتنبهها المبكر لمسألة حماية البيئة ونظافتها، والحفاظ على المصادر– عددا من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وباعتبارها ركيزة للتنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، ومن هذه التشريعات:

- تنص المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني على ما يلي:

(البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل الأجيال والمستقبل مسؤولية وطنية).

ومن الواضح، في نص المادة المذكورة، أن المشرع الفلسطيني قد أدرك، وبشكل كامل وواعٍ مدى أهمية البيئة النظيفة والمتوازنة لحياة الإنسان، فالبيئة النظيفة تعني إنساناً لا يعاني من الإمراض السارية أو التي يمكن أن تنتج عن القضايا البيئية.

- أما الدستور الفلسطيني المقترح، فقد ورد فيه نص واضح حول البيئة، وأهميتها لحياة الإنسان ومستقبلة، وفيما ورد في هذا الصدد ما يلي:

المادة 15 من الدستور تنص على ما يلي:

(البيئة المتوازنة هدف تسعى الدولة لتحقيقه، والحفاظ على البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع، ويقع الإخلال بها تحت طائلة القانون).

- ولقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماماً كبيرا بالبيئة، ومن أجل ذلك أصدرت
- القانون رقم (7) للعام 1999 بشأن البيئة، ومن النصوص الواردة في هذا القانون، نورد التالية:

(البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما يحتويه (المحيط) من هواء وماء وتربة، وما علية من منشآت والتفاعلات القائمة فيها).

ووفق ما ورد في تعريفات هذا القانون فإن هناك أكثر من 14 مصدرا، بتفرعاتها المختلفة، تعتبر مصادر رئيسية لتلوث البيئة، ومن أهمها:

- تلوث الهواء.
- تلوث المياه.

- المواد والنفايات الخطرة.
- النفايات الصلبة والسائلة.
- المياه العادمة.

وتشكل الأهداف الواردة في هذا القانون طموحا كبيرا للعاملين في حماية البيئة إذا ما تم العمل لتحقيقها ، ومن هذه الأهداف:

- حماية البيئة من التلوث بكافة اشكاله.
- حماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي.
- إدخال أسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة.
- تشجيع جمع المعلومات البيئية المختلفة ونشرها وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.

أما فيما يتعلق باعتبار البيئة حقاً مكتسباً من حقوق الإنسان، فقد ورد في البند 1 من المادة 4 من القانون ما يلي:

*(حق كل إنسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر ممكن من الصحة العامة والرفاه).

إن قراءة متأنية في القانون المذكور تشير إلى أن تطبيق هذا القانون سوف يوفر للشعب الفلسطيني إمكانية تحقيق بيئة صحية، وسليمة ومعافاة من أي أمراض، أو أوبئة، أو تلوث.

الوضع الحقيقي للبيئة في فلسطين

- لا بد من الإشارة هنا إلى أن تنفيذ بنود هذا القانون يواجه الكثير من العقبات الداخلية والخارجية، نورد منها ما يلي:
- عدم وجود خطة عمل واضحة للتعامل مع البيئة في فلسطين.
- عدم توفير الكوادر المؤهله لذلك.
- عدم توفر الميزانيات لتغطية الأنشطة والفعاليات التي يمكن أن تنفذ لذلك.
- ضغوطات وممارسات الاحتلال بأشكالها المختلفة والتي سنوردها بشئ من التفصيل لاحقا.

تواجه البيئة الفلسطينية، بمختلف عناصرها، عددا كبيرا من المخاطر الناتجة في مجملها عن ممارسات، منها ما هو مخطط ومدروس، وهو الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بالياته وأساليبة المختلفة، ومن خلال عدد من الجهات، وهذه هي الأخطر.

وسنتعرض في الصفحات القادمة إلى دور الاحتلال بأجهزته ووجوهه المختلفة، وكيف ينفذ هذا الاحتلال التخريب والتدمير المخطط والمبرمج، للبيئة الفلسطينية، وذلك من خلال عدة وسائل، منها:

الوضع القائم في فلسطين وصور من الانتهاكات الاحتلاليه:

سيعرض في هذا الجزء من الورقة الوضع القائم على الأراضي الفلسطينية، الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ونلقي الضوء على الممارسات التي يقوم بها الاحتلال على الأرض، وما ينتج عنها من انتهاك واضح لحقوق الإنسان وحرياته، وقد نتج عنها الوضع التالي:

1- الارتفاع الكبير لنسبة السكان في كم مربع الواحد، والناتجة عن التضييق اليومي من إغلاق وحواجز وجدار عنصري أدت كلها إلى هجرة داخلية غير محمودة النتائج، والكثافة هي كالتالي:
   - 645 فرداً للكيلو متر المربع الواحد في الضفة الغربية.
   - 4010 لكل كيلو متر مربع في غزة.

والحقيقية الناتجة عن هذا الأمر:

- (أن أكثر من 177 ألف إنسان فلسطيني لا يتمتعون بخدمات المياه).
- هناك أكثر من 123 تجمع سكاني فلسطيني لا توجد بها شبكات مياه عامة.
- 166 موقعاً فلسطيني يحصل على مياه شربه من المصادر الاحتلالية، ويسكن هذه المناطق ما يزيد عن 500 ألف نسمة.

آثار الجدار العنصري الفاصل على البيئة الفلسطينية

أثرت إقامة الجدار العنصري الفاصل، بشكل واضح، على البيئة الفلسطينية ، ولم يتوقف هذا الأثر على مصادرة الأراضي وتجريفها ، وقطع الأشجار واقتلاعها وحرقها، بل تعدى ذلك إلى قضية ذات مساس يومي بحياة الإنسان ، ومنها:

- انتهاك واضح لحق الإنسان الفلسطيني بحرية التنقل بين المناطق المختلفة كما جاء في المواثيق الدولية.
- تغيير المعالم الطبيعية للأرض والتي أثرت على البيئة من حيث القضاء على آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، والقضاء على الحياة البرية في مناطق إقامة الجدار، وهذا الأمر مخالف لمعاهدة جنيف الرابعة.
- أما الأمر الأخطر بالنسبة للبيئة الفلسطينية والذي نتج عن إقامة الجدار فهو:

1- خسارة الإنسان الفلسطيني للمصادر الرئيسية للمياه ، حيث تقدر الخسارة بحوالي 7 مليون متر مكعب موزعة كالتالي:
   أ- 3،5 مليون متر في منطقة قلقيلية.
   ب- 2،1 مليون في منطقة طولكرم.
   ت-ما تبقى في المناطق الأخرى.

2- خسارة كميات كبيرة من المياه من خلال وقوع أجزاء كبيرة من أحواض المياه في الضفة الغربية خلف الجدار الفاصل حيث أن الخسارة في الجانب الغربي كانت خسارة 23 بئر و 51 نبعه.

3- أثرت إقامة الجدار بشكل واضح على التركيبه البيئية للأراضي المحيطة في جانبي الجدار، حيث ظهرت الصور التالية:

أ- الأراضي الواقعة خلف الجدار من الجانب الذي يسيطر علية الاحتلال، استمر العناية بها وتحويلها إلى أراضٍ خضراء ومزروعة وتتوافر بها مصادر المياه.

ب-الأراضي الواقعة في الجانب الفلسطيني فهي خاوية جرداء فقدت مواصفاتها الطبيعية، وقد انعدم منها اللون الأخضر، ذلك أن الإنسان الفلسطيني ممنوع من استخدام هذه الأراضي لأي غرض كان لا للبناء ولا للزراعة، أضف إلى أن هناك ما يعرف بالحزام الأمني حول الجدار، ويبلغ عمقه 150 متراً هي مناطق مغلق بالأسلاك الشائكة، وكاميرات المراقبة وغيرها.

ت- انعدام إمكانية الوصول والتواصل الجغرافي ، كما أن المزارع الفلسطيني، في بعض المناطق، كمنطقة قلقيلية، قد فقد القدرة على الوصول إلى الأراضي المزروعة التي أصبحت تقع خلف الجدار، وبالتالي فقدان الكثير من مساحات الأراضي المزروعة، وذبلت الأشجار والمزروعات، كما أن الاحتلال قد قام بتجريف الكثير من البيارات والأشجار، واقتلع آلافاً منها، وبالتالي تم القضاء المبرمج على الغطاء النباتي الأخضر في تلك المناطق.

جدار الفصل العنصري

لا بد بداية عند الحديث عن الجدار العنصري الفاصل أن نتحدث عن بعض الحقائق المتعلقة بالجدار، وأهمها:

- اقتطاع الجدار لمساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، حيث وصل في بعض المناطق إلى عمق يزيد عن 6كم، وهذا بمثابة تدمير للأراضي الزراعية وقضاء على التوازن البيئي، إضافة إلى السيطرة على مصادر المياه الوقعة ضمن هذه المساحات.
- عزل المناطق والأراضي الزراعية وتطويقها، وكذلك عزل مصادر الرعي والحياة البرية ضمن معازل الجدار، وما ينتج عنه من قضاء على الحياة الزراعية حيث تم مصادرة وعزل ما مساحته 124323 دونماً من الممتلكات الخاصة للمواطن

الفلسطيني معظمها في مناطق القدس، وكذلك مصادرة 40960 من الأراضي الحكومية في مناطق جنين.

(معظم الأراضي المصادرة مزروعة بالزيتون وبمساحة 62623 دونماً، و18522 دونم من الحقول ، و9800 دونم من المراعي ، و8008 من الحمضيات .

- مشكلة تجريف الأراضي وإنهاك البيئة الفلسطينية، حيث تم تجريف ما يزيد 1296 دونماً من أراضي السلطة، وتم تجريف 21000 دونم في منطقة القدس، أما في منطقة جنين 67404 دونم، وفي طولكرم بلغت الأراضي المجرفة ما مساحته 39860، أما في بيت لحم فقد بلغت الأراضي المجرفة ما يزيد على 3656 دونماً، وفي سلفيت 6046 دونماً.
- أما على الصعيد البشري فقد تأثر الفلسطينيون كالتالي:
  1- تأثر ما يزيد على 900 ألف فلسطيني بشكل مباشر نتيجة إقامة الجدار العنصري.
  2- عزل الجدار 236 ألف فلسطيني داخل جيوب ومعازل داخل الجدار حيث فقدوا الاتصال بأراضيهم وأهلهم.
  3- عزل ما يزيد على 115 ألف فلسطيني بين الجدار العنصري والخط الأخضر.
  4- أجبر الجدار ما يزيد على 70 ألف فلسطيني على الهجرة لأسباب إقامة الجدار.

ويبدو واضحا وجليا، من خلال الأرقام والحقائق، أن إقامة جدار الفصل العنصري قد أنهكت البيئة الفلسطينية بشكل كبير، بل قضت على الكثير من الأراضي الزراعية، واقتلعت إقامة الجدار مئات الآلاف الأشجار

المستوطنات اخطر أدوات تدمير البيئة الفلسطينية

تشير الدراسات والأبحاث إلى أن مسألة مصادرة الأراضي الفلسطينية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لأعراض إقامة المستوطنات تسير وفق منهجية مدروسة ومبرمجة، وان عدد المستوطنات (وفق الأقمار الصناعية) يتجاوز 200 مستوطنة، أما المناطق العمرانية فهناك 282 منطقة في الضفة الغربية والقدس، و27 منطقة في قطاع غزة، وان هذه المصادرة تركز على الأراضي ذات المزايا التالية :

* أن هذه الأراضي هي مصادر مركزية للمياه ذلك أنها تضم الأحواض الأساسية للمياه.

* أن هذه الأراضي هي أراض زراعية تضم مختلف أنواع المزروعات والأشجار المثمرة.
* أسباب الموقع ومدى استراتيجيته في السيطرة على ما حوله ، ولأسباب يتم اختلاقها لاحقا.
* احتواء هذه الأراضي على مواد طبيعية .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن إنشاء هذه المستوطنات كان لها الكثير من الآثار السلبية على الأرض والإنسان الفلسطيني، وكذلك التخريب والتدمير للبيئة الفلسطينية ، والآثار المترتبة منه التالية:

- انخفاض عدد الحيوانات البرية في المناطق الفلسطينية ، وبالتالي فقدان التوازن البيئي.
- تغيير المعالم الديمغرافيه والجغرافية للأرض الفلسطينية.
- انخفاض نسبة الأراضي الزراعية والرعوية نتيجة المصادرة، وخلق واقع زراعي ورعوي جديد يتصف بالجور على الأرض المتبقية.
- إلقاء المخلفات الصلبه والسائلة في الأراضي الفلسطينية، الزراعية منها والرعوية، الواقعة بجوار المستوطنات، والأراضي المصادرة، ومدى تأثير ذلك على البيئة.
- إلقاء الأتربة ومخلفات الإنشاءات وما تحتويه من مواد سامة ومواد عادمة في الأراضي المجاورة للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية الواقعة، إما تحت السيطرة الفلسطينية (المناطق ب) أو في المناطق (ج) .
- أن المستوطنات تستهلك الكم الأكبر من مصادر المياه الفلسطينية، حيث تستنزف ما يزيد على 143 مليون لتر يوميا ، وهذا يقودنا إلى حقيقة أن ما تستخدمه المستوطنات هي 4 أضعاف ما يستخدمه الفلسطينيون.

أما العامل الأخر فهو الممارسات التي يقوم بها الإنسان الفلسطيني من خلال عدد من الممارسات مثل:

- الاستخدام الجائر للأراضي الزراعية من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق صناعية ومناطق سكنية.
- الاستخدام الجائر للأرض من ناحية زراعية.
- إقامة المناطق الصناعية في مناطق قريبة من المدن والمناطق السكنية.
- عدم وجود آليات للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة في المجتمع الفلسطيني.
- التلوث الناتج عن عدة جهات كالمصانع والسيارات وغيرها.
- تقطيع الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية والذي اثر بيئيا على مسالة التنوع البيئي.

مشكلة المياه العادمة

ينتهك حق الإنسان الفلسطيني في بيئة صحية وخالية من الأمراض من قبل المستوطنات والمصانع الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية، وبشكل واضح من خلال:

- إلقاء هذه المصادر وسكبها لما يقارب من 37،6 مليون متر مكعب من المياه العادمة على الأراضي الفلسطينية المحيطة بها ، وما ينتج عنها من أثار على الإنسان والبيئة.
- إلقاء ما مجموعة 0،6 مليون متر مكعب في أراضي غزة.
- مستوطنة ارئيل كنموذج لأحد هذه المصادر تلقي ما مجموعة 1.5 مليون متر مكعب من المياه العادمه، تصل إلى مصادر المياه من أبار ارتوازية ومصادر مياه أخرى.

وتشير كافة الدراسات والأبحاث التي قام بها المختصون، من فلسطينيين وغيرهم، على أن أكثر المشاكل تأثيرا على البيئة الفلسطينية واخطرها هي المخلفات الناتجة عن المستوطنات والمصانع المقامة فيها، وهذه المخلفات تتركز في التالية:

- المياه العادمه من مخلفات الاسكانات والمصانع.

وتعتبر هذه المياه العادمة من اكبر مصادر التلوث واخطرها على البيئة الفلسطينية ذلك أن المستوطنات وتحت حماية ورعاية جيش الاحتلال تعمل على :

أ – إلقاء هذه المياه وسكبها على الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من المستوطنات، مما يؤدي إلى تلويث المزروعات أو قتلها، حيث يتم ضخ ملايين الأمتار من هذه المياه على هذه الأراضي.

ب– ضخ المياه العادمه بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية، وهذه تؤثر بشكل واضح في البيئة الفلسطينية من خلال تلويث الهواء ومصادر المياه التي يستخدمها المواطنون إضافة إلى انبعاث الروائح الكريهة بشكل دائم، وهذا يؤدي إلى ظهور الأمراض الصدرية ذات العلاقة بالتنفس وكذلك حالات التسمم ، وتقدر كمية هذه المياه العادمة التي تلقى في أراضي الضفة الغربية ما يزيد على 40 مليون متر مكعب.

ت – ضخ المياه العادمة والمخلفات الصناعية السامة مثل الزيوت، والسولار المحروق، ومخلفات البلاستيك والنايلون، ومخلفات صناعات الأصباغ، والدهان في الأراضي وأحواض المياه الفلسطينية بالقرب من الآبار ،حيث يتم إلقاء 90% من هذه المخلفات والمياه في مناطق مثل وادي النار، ووادي قانا حيث مستوطنة بركان الصناعية.

- المخلفات الصلبه الناتجة عن المصانع والورش في المستوطنات.

ممارسات جيش الاحتلال

عمل جيش الاحتلال منذ العام 1967، على نفس النهج المعتاد منذ البدايات الاولى مع وعد بلفور على تنفيذ التالية:

- مصادرة ما مجموعة 1177540 دونماً من الأراضي في الضفة الغربية، واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة أقام عليها المعسكرات والمعتقلات.
- مصادرة 1700 دونم في قطاع غزة لإقامة المعسكرات عليها.
- بلغ عدد المعسكرات، التي ارتفع عددها بشكل ملحوظ، بعد توقيع اتفاقية اوسلو، إلى 120 موقعاً في الضفة الغربية، و29 موقعاً في قطاع غزة، ارتفع في القطاع إلى 40 في سنوات انتفاضة الأقصى.

أما عن آثار هذه المعسكرات والقواعد على الأرض الفلسطينية والبيئة فهي التالية:

- انتهاك صريح وواضح لحق الإنسان الفلسطيني وحريته في التنقل والعمل والوصول إلى مصدر رزقه في الأراضي الزراعية.
- السيطرة على مصادر المياه.
- تقطيع التواصل الجغرافي والبيئي بين أجزاء الوطن الفلسطيني من خلال إقامة الحواجز والمعابر، حيث تم تقسيم الضفة الغربية إلى 27 جزءاً تفصل بينها الحواجز العسكرية الدائمة والمشددة، وقسم القطاع إلى 3 أجزاء تفصلها معابر دائمة.
- إلقاء مخلفات هذه المعسكرات، سواء من مواد صلبه أو سائلة في الأراضي الفلسطينية المجاورة.
- ولعل اخطر ما قام به الاحتلال من حيث انتهاكه للبيئة الفلسطينية هو تجفيف بحيرة الحوله، وتغيير مجرى نهر الأردن، وما نتج عن ذلك من تأثيرات على البيئة المحيطة، والقضاء على المناطق الزراعية في تلك المناطق، وكذلك القضاء على الحياة البرية.
- انتهكت إقامة هذه المعسكرات، والطرق الالتفافية، التي تقام لخدمتها، وخدمة المستوطنات، بشكل واضح، حق الإنسان الفلسطيني في بيئة متوازنة، حيث أدت إلى:

ا – تجريف مساحات زراعية واسعة وتحويلها إلى طرق وشوارع.

ب– إزالة الغابات وقطع الأشجار وفقدان التوازن البيئي.

ج – القضاء على الحياة البرية وهجرة الطيور وغيرها من الحيوانات.

وقد تمثل كل ما سبق في مصادرة الأراضي الزراعية، وإتلاف المحاصيل وقلع الأشجار، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا التي تؤثر على الإنسان والبيئة بشكل مباشر وغيرها، وسنعرض لأثر الجدار في تدمير البيئة الفلسطينية

المخلفات الصناعية لمصانع المستوطنات

أقام الاحتلال، خلال السنوات الماضية، على الأراضي الفلسطينية المصادرة، مجموعة من المناطق الصناعية التي بلغت 7 مناطق موزعة في كافة أنحاء الضفة الغربية ، ومن هذه المناطق ذات التأثير السيء على البيئة وحياة الإنسان:

- منطقة بركان الصناعية التي تضم مجموعة من المصانع التي تنبعث منها كافة أنواع، المخلفات الصلبة والسائلة والمواد السامة، حيث يوجد فيها مصانع دهانات وطلاء، ومصانع للمبيدات الحشرية التي تستخدم مواد إنتاج سامة ومضرة للبيئة، ومصانع تصنيع الغاز، ومصانع المواد العازلة للثلاجات والغسالات وغيرها، إضافة إلى الصناعات العسكرية.
- هناك 160 مصنعا مشابها منتشرة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع.
- ومن أخطر المخلفات على البيئة المواد الناتجة عن تلك المصانع، مثل مخلفات مصانع البلاستيك، والاسبست، والفيرجلاس، والغازات القابلة للاشتعال وغيرها، واستخدام الأراضي الفلسطينية كمدافن للمخلفات الصلبة التي تتسرب بدورها مع مرور السنين، تتسرب إلى مصادر المياه.
- والمشكلة الأكبر تتلخص في المخلفات من المواد الصلبه والسائلة والغازات التي تصدر وتنبعث عن هذه المصانع.

ونتيجة لما سبق، يعاني المجتمع الفلسطيني، في مختلف المناطق، من مشكلة النفايات الصلبه، ومعالجة هذه النفايات، ذلك انه لا تتوافر في المجتمع الفلسطيني الامكانات والآليات اللازمة لذلك، وما يزيد الأمر سوءا ما تعانيه البيئة الفلسطينية من حيث قيام المصانع الإسرائيلية الموجودة في المستوطنات، أو على جوانب الخط الأخضر، من إلقاء مخلفات هذه المصانع من مواد صلبه ونفايات صلبه في الأراضي الفلسطينية المجاورة لها، وما تخلفه هذه النفايات من أضرار على البيئة الفلسطينية، والزراعة، ومصادر المياه الفلسطينية، ويقدر حجم هذه النفايات بما يزيد عن 250 ألف طن سنويا .

كما أن المخلفات الناتجة عن المعامل النووية الإسرائيلية تؤثر بشكل مباشر في الإنسان والبيئة الفلسطينية ، وخاصة في مناطق جنوب الخليل ومناطق بئر السبع، والمناطق البدوية المحيطة، وتم في

هذا المجال رصد ما يزيد عن 50 موقعاً يتم استخدامها كمدافن لهذه المخلفات، والتي تتسرب بدورها إلى مصادر المياه، وتنتقل بوساطة الرياح فتؤثر في الإنسان والمزروعات.

كما استخدم جيش الاحتلال، وفي عديد من المرات والمواقع، الأسلحة المحرمة دوليات التي تحتوي على المواد الفسفورية والمشعة، وبشكل خاص اليورانيوم الذي تؤثر بشكل مباشر في الإنسان والبيئة.

ويمكن أن نضيف أن المجتمع الفلسطيني يعاني، بالإضافة إلى وجود الامكانات، فان هناك ضعفاً للمصادر البشرية المؤهلة للتعامل مع هذه المشكلة.

هذا ويلجأ المواطن الفلسطيني في التجمعات والمجتمعات التي يتم إلقاء هذه المخلفات حولها إلى العلاج لهذه المشكلة عن طريق الحرق العشوائي لها، وهذا ينتج عنه صدور أدخنة ومخلفات غازية سامة وضارة ، مما يضاعف النتائج السلبية لهذه المخلفات ، ويسمم الهواء والبيئة المحيطة.

وتقوم الكثير من المصانع المقامة على أراضي المستوطنات، وبعض الأحيان المقامة على أراضي 1948 بالعمل، تحت حماية جيش الاحتلال، ومن خلال مقاولين، بإلقاء المخلفات الصناعية، بل والصناعية الخطرة في الأراضي الفلسطينية، كما هو الحال في طولكرم وبيت لحم وجنوب الخليل وغيرها، وهذه تشكل الخطر الأكبر في تدمير البيئة الفلسطينية.

دور مؤسسات العمل المدني والمجتمعي في الحفاظ على البيئة الفلسطينية ، وما المطلوب منها؟

إن عدد مؤسسات العمل المدني ، وحتى الرسمي ، التي تعمل في مجال البيئة ، وحماية البيئة، يكاد لا يتجاوز أصابع اليدين، وعلى الرغم من خطورة ما تتعرض له البيئة في فلسطين من انتهاكات تؤثر في جميع جوانب الحياة ، وبالتالي، فان هناك غياباً واضحاً لدور هذه المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة، علما أن هذه القضية تعتبر من القضايا المفصلية التي تؤثر في الإنسان الفلسطيني، وفي مختلف أماكن تواجده.

ولعل المطلوب، على كافة المستويات ما يلي:

1- ضرورة تخصيص كل واحدة من الوزارات المعنية دائرة متكاملة من اجل حماية البيئة والحفاظ عليها كل من جانبه، ومن هذه الوزارات الصناعة، والتجارة، والزراعة، والصحة، والحكم المحلي، والإعلام، والتربية والتعليم، والخارجية وغيرها.
2- قيام مؤسسات العمل المدني، وبالتحديد العاملة في مجال حقوق الإنسان، والمياه والمرأة، وصحة العائلة وغيرها، بتخصيص جزء من نشاطها للتوعية حول البيئة وأهمية المحافظة عليها.

3- ضرورة قيام ائتلاف من هذه المؤسسات للوصول إلى كل بيت في فلسطين لشرح أهمية الحفاظ على البيئة والطرق التي يمكن أن يسهم بها المواطن في ذلك.

4- ضرورة إعداد أوراق عمل موثقة، ومتضمنة للصور والأرقام حول المخاطر التي تتعرض لها البيئة الفلسطينية نتيجة ممارسات الاحتلال بأجهزته المختلفة، وترجمة هذه الدراسات والأوراق إلى مختلف اللغات ونشرها لفضح هذه الممارسات.

5- ضرورة تخصيص السلطة الوطنية الفلسطينية جزءاً من موازنتها لدعم الأنشطة الخاصة بحماية البيئة، والحفاظ على توازنها، ووقف الممارسات التعسفية بحق البيئة سواء كانت من الاحتلال أو من المواطن الفلسطيني نفسه.

إن تكامل الجهود، وتخصيص الموازنات سوف ينعكس بالإيجاب على البيئة والإنسان الفلسطيني.